Sham's Land Journal

Vol. (3) No.(2) (2024): 36-50

مجلة ارض الشام

المجلد (3) العدد(2) (2024): 36-50

مؤسسة أرض الشام

أهمية النحو في تحديد هويّة العربيّة

نبيل محمد أبو عمشة[1]

1. أستاذ النّحو والصّرف في كليّة الآداب–قسم اللّغة العربيَّة–جامعة دمشق

Nabeel.aboamsha@damascusuniversity.edu.sy

الملخص

لم تكن قواعد النحو في يوم من الأيام سيفًا مسلَطًا على العربية يتحكّم بها بفعل تأثيرات غير لغوية، بل كانت صورة أمينة للغة التي احتجّوا بها.

لقد جرى النحويون على منهج علمي سليم حين بنوا قواعد العربية على الأكثر والأفصح، وحين تجاوزوا مرحلة الاستقراء والوصف إلى استنباط القوانين اللغوية التي قدّروا أن العرب تصدر عنها في كلامها فطرة وسليقة.

إن وظيفة النحو لم تقتصر في أيّ زمن على دراسة أواخر الكلم من إعرابٍ وبناء، بل سعت إلى الكشف عن أسرار العربية، وطرائق تعبيرها، وتعليل ظواهرها، وصولًا بالمتكلّم إلى انتحاء سمت كلام العرب كما قال ابن جنّي.

وغاية النحو منذ نشأته إحاطة العربية بسياج من القواعد تصونها من كل ضروب الوهن، وبقي وفيًّا لهذه الغاية، حتى صار ركنًا أساسيًّا في تحديد هويتها.

الكلمات المفتاحية: النحو العربي، الإعراب، العربيّة، الهويّة

حقوق النشر: مجلة أرض الشام – سورية

https://journal.shamlands.sy/index.php/SLJ

تاريخ الايداع: 2024/7/25 تاريخ النشر: 2024/8/28

The Importance of Grammar in Determining the Arabic Language Identity

Nabil Muhamadabu Amsha[1]
1. Professor of Grammar and Morphology,Damascus University
Nabeel.aboamsha@damascusuniversity.edu.sy

Abstract:
Grammar rules were not once a sword drawn over the Arabic language, and controlled by non-linguistic influences, but rather a faithful image of the language in which they invoked.
The grammarians followed a sound scientific method when they formed the rules of Arabic in the most eloquent way, and when they went beyond the stage of induction and description to deducing the linguistic laws that they estimated that the Arabs speak Arabic in avery natural way.
The function of grammar was not limited at any time to studying the endings of words, including their parsing and syntactic structure. Rather, it sought to reveal the secrets of Arabic, its methods of expression, and the explanation of its phenomena, leading the speaker to discover the characteristics of Arabic speech, as Ibn Jinni said.
Since its inception, the goal of grammar was to surround Arabic with a boundary of rules that would protect it from all forms of weakness, and it remained faithful to this goal, until it became a basic pillar in defining its identity.

Keywords: Arabic Grammar, Parsing, Arabic, Identity

المقدمة:

«كانت اللغة العربية منذ وُجدت عزيزة على أهلها أثيرة لديهم، وكانت موضع عنايتهم وموضع فخرهم حتى كان نبوغ من يتفوّق فيها بخطبة يخطبها أو قصيدة ينظمها عيدًا لأهله وعشيرته، ولمّا نزل بها القرآن تعزّزت منزلتها، وعلا شأنها» (المبارك، 2008، 97)

ولا بدّ من الإشارة ههنا إلى أن اللغة تمتاز من بين سائر العلوم بأنها مزدوجة المنفعة، أو ثنائية الغاية؛ لأنها بالإضافة إلى أنها علم بذاتها وسيلة لاكتساب غيرها من المعارف والعلوم، وتظهر هذه الميزة للغة العربية حين يكون البحث متصلًا بالمصادر التراثية التي صاغها أصحابها بأساليب لغوية أصيلة لا يُدرك بُعدها إلا من حظي من العربية بنصيب وافر، كما تظهر هذه الميزة أيضًا في كثير ممّا نقرأ من مؤلَّفات وبحوث وقراءات معاصرة في الشريعة والتفسير والفلسفة والتاريخ وغيرها، وما نقف فيها من نقص أو قصور أو خطأ كان سببه سوء الفهم اللغوي، وقلّة بضاعة الباحث من اللغة وعدم معرفته لأساليب العرب في التعبير، وخطأه في إدراك مدلولات الألفاظ (المبارك، 1999، 9)

وعلى أن العربية نشأت في أقدم مواطن الساميّين (بلاد نجد وما إليها) فإنّ ما وصل إلينا من آثارها يُعدُّ من أحدث الآثار الساميّة، ولعلّ أقدم ما انتهى إلينا من آثار العربية الباقية لا يكاد يتجاوز القرن الخامس الميلادي (أي: قبل الإسلام بمئتي عام)، ولذلك لا نعلم شيئًا عن طفولة هذه اللغة، وما اجتازته من مراحل في عصورها الأولى. (وافي، ط6، د.ت، 93)

لقد أطلّت علينا من خلال أشعار العرب وخطبهم وأمثالهم مكتملة البنيان في أصواتها وألفاظها وأبنية كلامها وتراكيبها، فيها من عناصر الحيويّة والمرونة ما فيها، وفيها من الفصاحة والبلاغة ما يدعو إلى العجب، وأشعارها موزونة مقفّاة تجري على ما سُمّي بعد ذلك ببحور الشعر.

العربية والإعراب:

لعلّ من أهم سمات العربية أن للحركات فيها، قصيرة أو طويلة، أهمية كبيرة، سواء أكانت في بنية الكلمة، نحو: (ضَرَب) و(ضُرِب) و(ضارَب) و(ضُوربَ)، أم في آخرها، نحو: (حضرَ زيدٌ) و(رأيتُ زيدًا)، وهذا التغيير الذي يطرأ على أواخر طائفة من الكلم هو الذي سُمّي فيما بعد إعرابًا، فالإعراب سمة تعبيرية حافظت عليها العربية أكثر من أخواتها الساميّات، اتكأ عليها العربيّ في تحديد وظائف الألفاظ في الجملة من فاعلية ومفعوليّة، فآخر المبتدأ والفاعل مرفوع، وآخر المضاف إليه مجرور، وما يأتي بعد تمام الإسناد منصوب، كالمفاعيل والحال والتمييز...

ولمّا كانت وظيفة النحو تعيين صلة الكلمات بعضها ببعض في الجملة الواحدة بحسب المعنى المراد، وكانت حركات الإعراب في العربيّة تقوم بالجزء الأكبر من تلك الوظيفة فقد طغى معنى الإعراب على النحو كلّه حتى سُمّي النحو بعلم الإعراب، وليس هذا التعريف صحيحًا، لأن النحو أوسع من الإعراب وأشمل. (المبارك، 1979، 74)

إن هذا الرقي اللغوي الذي عرفته العربية قبل الإسلام وتمثَّل خلقًا سويًّا على ألسنة أبنائها الأعراب لم يكن حصيلة معرفة لغوية نظرية، فقد عرف العرب لغتهم منطوقة معربة قبل أن يعرفوها معرفةَ نظرٍ ودرس، وكما نظم الشعراء الأوائل قصائدهم البكر دون معرفة نظرية بما يتصل بالشعر من عروض وعلل وزحافات، كذلك عاشت العربية على ألسنة العرب نديّة فصيحة دون أن يكون لهم علم بما يتصل بها من نحو وصرف، فلقد عمرت العربية تاريخًا طويلًا قبل أن يظهر النحاة، وقبل أن يكون هناك نحو وقواعد واصطلاحات، بل إن الأعراب ـ وهم الذين استقرأ النحاة لغتهم فيما بعد واتخذوا منها مصدرًا لقواعدهم ـ كانوا بعيدين عن معرفة النحو واصطلاحاته حتى بعد وضع النحو وتعريفاته واستقرار ما تواضع عليه النحاة من الاصطلاحات.

إن الأعراب، وهم أساتذة النحاة، كانوا يجهلون الاصطلاحات التي يعرفها اليوم صغار الطلاب، فقد روى الجاحظ عن الربيع بن عبد الرحمن السلمي أنه قال: قلت لأعرابي: أتهمز إسرائيل؟ قال: إني إذًا لرجل سوء. قال: قلت: أَفَتجرُّ فلسطين؟ قال: إني إذًا لقويّ. فقد فهم الأعرابي المعنى اللغوي للهمز والجرّ دون المعنى الاصطلاحي. (المبارك، 1981، 8–9)

ومما يدعو للعجب أن من الباحثين العرب من ذهب إلى أن الإعراب لم يكن أصيلًا في اللغة العربية، وإنما هو شيء طارئ عليها بعد الإسلام، جمعه النحاة وصنعوه من ظواهر اللهجات المتناثرة في جزيرة العرب، وزعم بعضهم أنه لم يكن يُراعَى في اللهجات المحليّة بل يقتصر أمره على لغة الشعر والخطب المثالية، وأن القرآن نفسه نزل بلغة مكة غير المعربة، ولكن النحاة هم الذين قوّموا لغته على الظواهر الإعرابية التي استقروها من لهجات البداة المختلفة. (أنيس، 1978، 125، وعبد التواب، 1999، 374)

ومثل هذا الكلام يدلّ على جهل تام بطبيعة العمل اللغوي الذي نهض بأعبائه نحاة العربية في القرون الأولى، كما يدلّ على أن أصحابه لم يقفوا على الحقائق التي تمثّلها النقوش وكتب النحو في القرنين الأول والثاني للهجرة.

والحقّ أن اللغة العربية ذات إعراب، وهذا من أهم ما تتميز به، والذي يدلّ على ذلك أشياء ثلاثة (الحلواني، 1979، 132 وما بعدها، والكلام الآتي مستفادٌ منه):

أ- الوثائق المنقولة:

وأولها النقوش التي اكتشفت، سواء منها العربي أو الذي يرجع إلى فرع من فروع اللغة السامية، لأنها كلها تدلّ على وجود الإعراب في هذه اللغات.

ولعلّ من أهم هذه النقوش ذلك الذي ضم شريعة حمورابي والذي يرجع إلى القرن الثامن عشر قبل الميلاد، فهو مدوّن باللغة البابلية القديمة، وهي لا تختلف في إعرابها عن العربية الفصيحة، فالفاعل فيها مرفوع، والمفعول به منصوب، وعلامات الإعراب هي علامات العربية نفسها، فالضمة للرفع،

والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وكذا تجد علامات إعراب المثنى مشابهة لنظائرها في العربية، فالألف علامة الرفع، والياء علامة النصب والجر.

كذلك بينت النقوش التي اكتشفت حديثًا أن اللغة الأوغاريتية معربة، وأن إعرابها يشبه إعراب العربية، حتى قال بعض الباحثين (المصدر السالف، 133): لو قُيّض للأوغاريتية أن تحيا وتستمر في البقاء لحافظت على الإعراب كالعربية.

وإذًا فإن الجذر الذي انطلقت منه العربية يدل على أن الإعراب سمة لغوية موروثة في لغة العرب، وليس شيئًا جديدًا نجم عن تطوّرٍ واحتكاك بلغة أخرى.

وهناك وثيقة أخرى هي هذا الشعر العربي الذي تناقلته الأجيال بعد الأجيال منذ القرن الثالث للميلاد حتى القرون المتأخّرة، وهو يدلّ على أن الإعراب ثابت في العربية، إذ لا يمكن أن تستقيم أوزانه بغير الإعراب، كما أن رويّه الموحّد الذي يلزم حالًا إعرابية واحدة في القصيدة كلّها يدل على ذلك دلالة ذات جزم وتوكيد.

والوثيقة الثالثة هي القرآن الكريم، فقد نقل بطريق الرواية الأمينة، وكانت قراءته تؤخذ مشافهة، روَوا أن نافعًا، مقرئ المدينة، أخذ قراءته عن سبعين من صحابة رسول الله ﷺ، أضف إلى ذلك أن اختلاف قراءاته وما يرجع منه إلى الحركات الإعرابية يدلّ أيضًا على أنّ لغة القرآن الكريم كانت معربة على الطريقة المتوارثة في تاريخ هذه اللغة.

ب- الأخبار المدونة:

ففي القرن الثاني كان سيبويه والفراء والأخفش ينقلون النصوص المعربة عن فصحاء البادية، ويشيرون بدقة إلى اختلاف اللهجات أحيانًا في إعراب بعض الكلمات.

ويؤكد لنا هذه الظاهرة ابن جني في القرن الرابع غير مرة، فقد كان يكثر من سؤال أعرابي من عقيل، ويبني على ما يسمعه منه أصولًا وقواعد، سأله مرّة: كيف تقول: ضربت أخاك؟ فقال: كذلك، فقلت: أفتقول: ضربت أخوك؟ فقال: لا أقول (أخوك) أبدًا، قلت: فكيف تقول: ضربني أخوك؟ فقال: كذلك، فقلت: ألست زعمت أنك لا تقول (أخوك) أبدًا؟ فقال: أيشٍ ذا؟ اختلفت جهتا الكلام.

ج- الإعراب وسيلة تعبيرية:

وهو دليل ذهني لا يقلّ أهمية عمّا سبق، فالإعراب ليس زينة في اللغة العربية، ولكنه وسيلة تعبيرية يحمل أكبر عبء في أداء المعاني الدقيقة، وعلّة ذلك أن اللغات الأخرى غير المعربة تجعل بناء الجملة ونظامها قائمًا مقام الإعراب، فتقدم الفاعل وتستعمل الفعل المساعد ثم تأتي بالفضلات، ولا يمكن أن يتقدم المفعول فيها على الفاعل إلا نادرًا في لغة الشعر، أما العربية فنظام الجملة فيها مرن لا يلتزم حدودًا صارمة، لأن الإعراب هو الذي يدلّ السامع على الفاعل والمفعول والتمييز... ويتضح هذا في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾(فاطر/28)﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾(التوبة/3)، ففي الآية الأولى تقدّم المفعول به على الفاعل،

ولو كان نظام الجملة العربية هو الذي يحمل الدلالة المعنوية لوجب أن يكون الله هو الذي يخاف من العلماء، ولكن نصب لفظ الجلالة ورفع (العلماء) منع هذا الفهم وأدّى الغرض المطلوب، وفي الآية الثانية تجد كلمة (رسوله) منصوبة، وهذا يعني أنها ترتبط مع كلمة (الله) في الفاعلية، فلو جُرّت مثلًا لارتبطت بكلمة (المشركين)، ولأدّى ذلك إلى معنى مخالف لما يُراد.

الإعراب إذن وسيلة تعبيرية في لغة العرب، ولا يمكن أن تستغني عنه إلا إذا غيّرت من نظام جملتها.

نشأة علم النحو:

تلك هي حال العربية قبل نزول القرآن: أهلها أهل فصاحة وبلاغة، يصدرون عن فطرة سليمة لا يعكّر صفوها شيء.

ونزول القرآن بها عزّز مكانتها في نفوس العرب وزاد من اعتزازهم بها، بيد أن الأمر لم يدم طويلًا لأن رياح التغيير بدأت تهبّ على المجتمع العربي بعد انتشار الإسلام، فارتحل بعضهم من البوادي، موطن العربية الصافية، إلى الحواضر والأمصار، واختلطوا بغير العرب ممّن دخلوا الإسلام، وتوسّعت الفتوحات فدخل في الإسلام كثير من الشعوب غير العربية، وطبيعيٌّ أن يفضي هذا كلّه إلى ظهور آفات لغوية أصابت ألسنة الأعاجم والعرب على السواء، فانتشر اللحن على الألسنة، وقد حفظت لنا الكتب أمثلة كثيرة عن اللحن النحوي والصرفي واللغوي الذي جرى على الألسنة منذ صدر الإسلام.

يُضاف إلى ذلك أن العرب وغيرهم كانوا حريصين على تعلُّم القرآن الكريم وتدبُّره وفهم معانيه، وعلى أداء النصّ القرآني نطقًا وإعرابًا على وجهه، وصون لغة التنزيل من هذا اللحن الذي أخذ يشيع مع مرور الأيام.

وثمّة أمرٌ آخر كان يدعو إلى العناية بالعربية، هو أن هذه اللغة كانت سبيل الناس إلى الوظائف الحكومية والوصول إلى ذوي السلطان، فكانت رغبة الأعاجم في تعلُّمها وتفهُّمها لاستغلال مواهبهم في نيل حقهم من الحياة في المجتمع الجديد.

كلّ ذلك ولّد الحاجة إلى وضع أسس لتعلُّم العربية وتمثُّلها تمثُّلًا مستقيمًا، وإتقان نطقها والاشتغال بعلومها.

وليس الغرض من هذا البحث أن نتحدّث عن نشأة علم النحو والخطوات التي خطاها منذ أيام أبي الأسود الدؤلي (ت 69هـ) الذي تُنسب إليه أوليّة غرس البذور الأولى، مرورًا بتلامذته ومن جاء بعدهم حتى زمن الخليل بن أحمد (ت 175هـ) الذي بلغ النحو بفضله أعلى ذروة وصل إليها في القرنين الأول والثاني الهجريين، وحسبنا أن نشير إلى أنّ هذا العبقري هو صاحب نظرية العامل، وهي النظرية التي هيمنت على النحو العربي حتى اليوم، وهو أيضًا صاحب فكرة الأصول والفروع التي فسّر بها كثيرًا من الظواهر النحوية، ورصد من خلالها العلاقات التركيبية بين عناصر الكلام، فظهرت قدرته على التصوّر الشامل لموضوع هذا العلم وضم ما تناثر من جزئياته في كُلّيات جامعة.

صحيح أن الخليل لم يؤلف كتابًا في النحو لكن آراءه واجتهاداته حفظها تلميذه سيبويه (182هـ) صاحب أول كتاب في النحو العربي، ورث فيه جهود أسلافه وأضاف إليها جهوده التي لا يمكن تجاهلها حتى غدا أجلَّ كتاب في العربية، والنبع الذي صدرت عنه جداول علم النحو، استقصى فيه أصول النحو وفروعه فبهر من عاصره ومن جاء بعده.

ولمّا كانت غاية البحث إظهار أهمية النحو في صون العربية والحفاظ على هويتها أرى أن أقصر الكلام على بعض المسائل التي تتعلّق بهذه الغاية وتجلو شيئًا من صورها، ولاسيّما أن بعض هذه المسائل يتعلق بشبهات ألصقها بعض المعاصرين بهذا العلم للتقليل من شأنه تمهيدًا لفصله عن العربية وإبعاده عنها:

أولًا: وظيفة علم النحو وغايته:

زعم بعض الباحثين المعاصرين (مصطفى، 1937، 1) أن النحويين العرب كانوا ينظرون إلى النحو على أنه «علمٌ يُعرَف به أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً، فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة، بل على خاصّة من خواصه وهي الإعراب والبناء، ثم هم لا يعنون كثيرًا بالبناء، ولا يطيلون البحث في أحكامه، وإنّما يجعلون همَّهم منه بيان أسبابه وعلله، فغاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه... وهذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوي، وتقصير لمداه، وحصرٌ له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله....»

هذا كلامه، وردّده من بعده باحثون آخرون، وكأن لسان حال هؤلاء يقول: إن النحو الذي رسم لنا حدوده القدماء هو أضيق بكثير من أن يمثّل الظواهر التركيبية التي تشتمل عليها العربية، وعليه فهو غير جدير بها، ولا فائدة تُرجى من السعي إلى تحصيله.

ولا شكّ أن هذا الزعم فيه تجنٍّ كبير على النحويين، وإهدار لجهودهم في صون العربية ورسم قواعدها قرونًا طويلة. ولا يخفى على أحد ممّن له أدنى تأمل أن صنيعهم في تبيان وظيفة النحو أوسع بكثير من العناية بحركات الإعراب والبناء، والأدلّة على ذلك كثيرة:

1. فالنحو عند ابن جنّي (ت 392هـ)، وهو من أشهر نحاة المئة الرابعة، ليس بحثًا في حركات البناء والإعراب، بل هو: «انتحاء سمت كلام العرب في تصرُّفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والنسب والتركيب، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم» (ابن جني، ط2، د.ت، 34/1)

فالنحو كما يراه ابن جني علمٌ بكيفيّة كلام العرب، ومعرفة الإعراب جزء منه.

والنحو عنده ذو معنى واسع يشمل النحو والتصريف معًا، والغاية منه محاكاة العرب الفصحاء في أنماط كلامهم إفردًا وتركيبًا، وبذلك تكون وظيفة النحو هي المحافظة على اللغة سليمة معافاة على مرّ العصور واختلاف المتكلّمين بها من عرب وغيرهم. ولا أظن أن الاكتفاء بمعرفة حركات أواخر الكلم تنهض وحدها بهذه الوظيفة.

2. وها هو أبو عليّ الفارسي (ت 377هـ) أستاذ ابن جني وأشهر نحاة عصره يعرّف النحو بأنه: «علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب» (الفارسي، 1981، 3)

ولا يخفى أن هذا التعريف ليس مقصورًا على أحوال أواخر الكلم من إعراب وبناء، بل هو عامٌّ لكل قوانين تأليف الكلام المستنبطة من كلام العرب، فكلّ قانون مستنبط من استقراء كلام العرب وتُعرف منه أحكام أجزائه التي ائتلف منها فهو من علم النحو.

3. والإمام عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، وهو ممّن ورث علم الفارسي، رسم في (دلائل الإعجاز) طريقًا جديدًا للبحث النحوي تجاوز فيه معرفة أواخر الكلم وعلامات الإعراب، فبيّن أن للكلام نظمًا، وأنّ رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام، ثم بيّن بعد ذلك أنّ هذا النظم يشمل ما في الكلام من تقديم وتأخير، وتعريف وتنكير، وفصلٍ ووصل، وعدول عن اسم إلى فعل، أو عن صيغة إلى أخرى، وغير هذا من سائر أحوال الكلمة إذا أُلِّفت مع غيرها لتفهم، ثم بيّن أنْ ليس شيء من هذا النظم إلا وبيانه إلى علم النحو، قال: واعلم أنه ليس النظم إلا أن تضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تُخِل بشيء منها.

وغاية ما أراد الجرجاني أن يقوله أن للنظم، بمعنى تآلف الكلام، أسرارًا ودقائق، وأنّ هذه الأسرار لا يمكن معرفتها إلا بتوخّي قوانين النحو وأصوله.

4. ولو اطّلع هؤلاء المنتقدون على كتاب سيبويه لأيقنوا أيضًا أن النحو عنده أوسع من نظرية الإعراب والبناء، فهو يشمل كل قوانين العرب في كلامهم، وكانت غايته الأولى الكشف عن خصائص العربيّة وأساليبها وتبيان خصائص الكلمات والتراكيب وفروق ما بينها.

وبناء على ما تقدّم يمكن القول: إن وظيفة النحو، كما يراها النحاة الأوائل ليست ضيقة كما زعم هؤلاء المعاصرون، بل هي وظيفة عامة تشمل كل أنماط كلام العرب الفصيح من مفردات وتراكيب، والغاية منه هي الكشف عن خصائص العربية وفهم أساليبها المختلفة لكي يلحق المتكلمون على مرّ الأزمنة بأهلها كما قال ابن جني.

ثانيًا: اللغة التي بنى عليها النحويون قواعدهم:

شيّد النحويون الأوائل قواعدهم على العربيّة الفصحى التي يمكن أن يُطمأنَّ إلى براءتها من اللحن بكلّ صوره، فكان النص القرآني وقراءاته المختلفة موردهم الأول في استنباط قواعد العربيّة ووصف قواعدها، إذ هو «النص العربي المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات» (الأفغاني، 1963، 28)، وهو النص الذي نمت على أكنافه علوم العربيّة خدمة له وصيانة له عن أن تمسّه الألسنة بما شابها من اللحن.

فلا غرابة إذًا أن تُبنَى أكثر قواعد العربية عليه، خلافًا لمن زعم أنّها شُيّدت على لغة الشعر.

والمورد الثاني الذي عوّل عليه الأوائل في صياغة القواعد هو كلام العرب شعرًا ونثرًا، وقد استقرّ في نفوس علماء العربية عند الأخذ من هذا المورد الثرّ أن أي علمٍ لكي يُصاغ صياغة دقيقة لا بدَّ له من اطّراد قواعده، وأن تقوم على الاستقراء الدقيق، وأن تصبح كل قاعدة أصلًا مضبوطًا تُقاس عليه الجزئيات قياسًا دقيقًا. (ضيف، 1976، 18)

وليس يخفى أنّ للاستقراء شروطًا لا بدّ منها حتى يُطمأنّ إلى سلامة هذه القواعد واطّرادها، أولها: صحة المنقول، وثانيها: تمام الاستقراء:

– أما صحة المنقول عن العرب فقد بالغوا في تحرّيه والتثبُّت من صفائه، فلم يأخذوا اللغة عن أهل الحواضر ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم من فرس ويونان ونبط وقبط وأحباش وهنود، فأخرجوا من دائرة الاحتجاج قبائل كثيرة كلخم وجذام وقضاعة وغسان وإياد وتغلب والنمر وعبد القيس وأزد عُمان وأهل اليمن وبني حنيفة وسكان اليمامة وثقيف وسكان الطائف وحاضرة الحجاز (السيوطي، 2006، 100)

أمّا القبائل التي كانت مرتحلهم فقريش أولها؛ لأنّها «أجود القبائل انتقادًا للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، ثم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض الطائيّين، ولم يؤخذ من غيرهم من سائر القبائل (المصدر نفسه، 101)

واعترض بعض الدارسين على منهج النحويّين هذا في انتقاء اللغة التي تصلح لبناء القواعد؛ «لأنهم عزلوا عن مجال الاستشهاد معظم القبائل العربية، وإذا كانوا قد عزلوا كل هذا فما الذي بقي لهم من اللغة؟» (الجندي، 1983، 115–116)

واتهمهم بعد ذلك بأنّهم «اكتفوا بتسجيل القرشيّة وأهملوا ما عداها، ولا شكَّ أنها نظرة خاطئة» (المصدر نفسه، 117)

وهذا الكلام بشقّيه موضع نظر، فإن ما قام به هؤلاء الأئمة من عزلٍ لكثير من القبائل العربية وإخراجها من رقعة الاحتجاج في لغة النثر خاصة ظاهرة صحية وقائية غايتها الحفاظ على هويّة العربية الفصيحة في عصرٍ ظهر فيه المرض اللغوي المعروف باللحن، ولا يُعقل أن تبنى القواعد على لغة بدأ الوهن يسري في أطرافها.

ولا ريب أن الأوائل تلمّسوا هذه الأمراض ومواطنها، والدليل على ذلك أنّ مؤلفات النحو والتصريف حفظت لنا أمثلة كثيرة لما هو مُستقبَح مُسترذَل نشأ عن مخالطة الأعاجم، ولا أحد يرتضي أن تُقام القواعد على نحوٍ من هذا، ولاسيّما إذا أريد لها حفظ كتاب الله الذي نزل بلسانٍ عربيّ مبين بعيد عن الزلل واللحن.

ثم إن المنهج اللغوي السليم في بناء القواعد هو العمل على الفصيح السائر على ألسنة من يوثق بعربيتهم، ممّن كانوا بمنأى عن مواطن التأثير والتأثُّر والتبادل اللغوي، وهذا لا يعني أنّهم لم يطّلعوا

على لغات مَنْ لم يُؤخذ عنهم، فعدمُ الأخذ عنهم يعني عدم الاحتجاج بلغتهم، بدليل أن سيبويه حكى في كتابه لغاتٍ وأشعارًا لبكر وأزد السراة وخثعم وغيرهم. (سيبويه، 1977، 156/1، 226، 71/2، 266، 535/3، 107/4، 113.....)

والظاهر أيضًا أن هؤلاء المتقدّمين عمدوا إلى الاصطفاء فبنوا قواعدهم على الفصيح الكثير واستبعدوا ما سواه ممّا لا تنتظمه هذه القواعد لقلّته أو ندرته، وهم على صواب فيما فعلوا، وإلّا لزمهم أن يعتدّوا في بناء قواعدهم بأنماط لغوية قليلة تخالف ما هو شائع مطّرد على الألسنة. فاكتفوا بحفظ هذا القليل أو النادر وأشاروا إلى أنه لا يُقاس عليه.

وما اعترض به هذا الباحث على اللغويّين أنهم اكتفوا بتسجيل القرشيّة وأهملوا ما سواها فيه إجحاف بحقّ هؤلاء الذين أنجدوا إلى قيس وتميم وأسد، وارتحلوا في بوادي الحجاز وتهامة يجمعون مادّتهم من ينابيعها الصافية التي لم تفسدها الحضارة، فقد ارتحل يونس بن حبيب والخليل وأبو عمرو بن العلاء وأبو زيد الأنصاري والأصمعي وسيبويه، وكلّهم سمعوا وشافهوا، وما نقلوه ينفى أن يكونوا اكتفوا بتسجيل القرشية دون أخواتها.

وأما تمام الاستقراء فليس المعنيّ به مشافهة جميع العرب الذين يُحتجُّ بكلامهم، بل أن يُجمع من هذه المادّة اللغوية موضع الدرس ما يمكن الاطمئنان إليه في إقامة القواعد لكي توصف بالشمول. والحقّ أنّ علماء العربية وُفّقوا في هذا الباب فما وضعوه من أحكام تتصل بالتراكيب والأبنية وأحوالها يشهد لهم بذلك وأنهم أحكموا الاستقراء وأتمّوه، حتى بلغ بهم الأمر درجة الحصر في كثير مما صدر عنهم من أحكام.

وبناء على ما تقدم يمكن القول إن منهج النحويين في اختيار اللغة الفصيحة وبناء القواعد على ما اطّرد من كلام الفصحاء هو منهج سليم، لأنه يجعل من هذه القواعد صورة أقرب ما تكون إلى الصدق في الكشف عن أساليب العرب وخصائص لغتهم.

ثالثاً: قواعد النحو العربي بين الوصفية والمعيارية:(الخطيب، 2006، 1/ 77 وما بعدها، وقد أفدت من كلامه)

الوصفية والمعيارية من مصطلحات الدرس اللغوي الحديث الذي نشأ في الغرب وتعلّق بعض الدارسين العرب بجملة من مقولاته، وهما ـ على ما يرى هؤلاء ـ مصطلحان متقابلان يشيران إلى وظيفة النحو، أما أصحاب الوصفية فيحصرون غاية الدرس النحوي في وصف الظواهر اللغوية كما هي بعيدًا عن مسائل الخطأ والصواب، أو تفضيل لهجة على أخرى، أو طريقة في الأداء على سواها، وبعيدًا عن التفسير والتعليل وغير ذلك من طرائق الاستدلال الذهني.

واستقرّ في أذهان هؤلاء الدارسين أن النحو العربي ابتعد عن هذه الغاية حين ارتدى لبوس المعيارية، فصدر عن منهج لا يكتفي بالوصف، بل يقوم على قياس الظواهر وبيان الأسباب التي تحكمها، والعدول عن الظاهر إلى القول بالتأويل والتقدير، والتسليم بالعوامل، والاعتقاد بالأصول والفروع،

حتى انتهى بهم الأمر في كثير من الأحيان إلى ما يشبه القطيعة بين هذه القواعد والأحكام من جهة، وبين الواقع اللغوي الذي يُفترض أن تمثّله من جهة أخرى.

ورأوا أن هذه المعيارية التي طبعت النحو بطابعها ما هي إلا شكل من أشكال الثقافة اليونانية والفكر الأرسطي، فسبيل هذه القواعد هو الجدل المستند إلى المنطق لا إلى الاستعمال اللغوي، وصار النحو «لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية، ثم يعمد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها» (أيوب، 1957، 303/1) حتى غدت المعيارية عند هؤلاء الدارسين «ملخِّصة لعيوب التراث الفكري النحوي في العربية» (حسان، 1979، 24)

على أنّ من الوصفيين العرب من سلّم بأنَّ الفكر النحويّ القديم بدأ وصفيًّا في تحليل الظواهر اللغويّة باعتماد الاستقراء والملاحظة والاتصال المباشر بالأعراب... لكن النحاة بعد زمن جنحوا إلى المعيارية بعد أن وضعوا القواعد والأصول وتوقفوا عن استقراء المادة اللغوية، فتغلّبت المعياريّة (حسان، 1992، 35)

ولسنا ننكر أنّ الطابع المعياري ظاهر في النحو العربي، لأنّ العربية بما تشتمل عليه من خصائص ودقائق لعلّها لم تجتمع في لغة أخرى تغري النحوي بالتأمُّل فيها والغوص على أسرارها في أبنيتها وتراكيبها رغبة منه في استنباط قواعدها وفهمها.

ثم إن الغاية الأولى من نشأة علم النحو هي المحافظة على سلامة العربية التي نزل بها القرآن الكريم، والتقت فيها ألسنة العرب على اختلاف مواطنهم، ومثل هذه الغاية لا يمكن بلوغها بالوصف والملاحظة، بل بالاجتهاد في استنباط القوانين اللغوية التي قدّر النحويون أن العرب كانوا يصدرون عنها فطرةً وسليقةً، وهما صفتان لا يمكن أن تستمرّا مع انتشار اللحن ومخالطة غير العرب، فلم يكن بدٌّ من وجود هذه الضوابط والمعايير المستنبطة من لغة من احتجوا بلسانهم لتكون هاديًا ودليلًا، يعمل المتكلمون على هديها، فيلحقون بأهل اللغة والفصاحة، وإن لم يكونوا منهم.

وهذه القوانين كما سلف هي صورة صادقة لأنماط كلام العرب الفصحاء، وليست مفروضة على اللغة بفعل تأثيرات غير لغوية كما توهّم الوصفيون.

ولو أن نحاة العربية جروا على ما دعا إليه أصحاب المنهج الوصفي من النأي عن معايير الخطأ والصواب، ومن دراسة كل لهجة على حدة، ومن التعويل على كل ما نطق به العرب، لافرق بين مطّرد شائع، أو قليل نادر، ولا فرق بين فصيح وغيره ممّا مسّه اللحن أو تحريفات غير العرب = لانتهت إلينا أحكام نحويّة فيها من الاضطراب والفوضى ما يسلبها صفة القوانين والقواعد، ولوجدنا نحًوا قرآنيًّا ونحًوا شعريًّا ونحوًا نجديًّا وآخر حجازيًّا.....

بيد أنهم بفضل معياريتهم أرسوا قواعد العربيّة الموحّدة التي يفهمها كل العرب ويصدرون عنها لغةً وكتابةً على اختلاف أمصارهم وحواضرهم، صحيح أن العاميّات هيمنت على لغة حياتنا اليومية بيد أن جميعنا يفهم هذه العربيّة ويطرب إلى شعراء الجاهلية ومن تلاهم، ويستمتع بمصنفات الأقدمين

في الأدب والتاريخ والجغرافيا والعلوم، ويستمع إلى القرآن الكريم فيفهم جُلَّ مفرداته ومعانيه، ومازالت هذه اللغة العربية التي بذل نحاة العربية كل ما بوسعهم لحمايتها والذود عنها لغة الأدب والعلم والثقافة، بل هي من أبرز مقومات وجود هذه الأمة، تربط ماضيها بحاضرها، وتمدّ وشائج القربى بين أبنائها في مختلف أقطارهم.

وما ذهب إليه دعاة الوصفية من أن المعيارية هي محصلة تفكير غير لغوي، ويعنون به التفكير الفلسفي المنطقي لا أساس له لأن التفكير النحوي قائم على منطق لغوي مستمد من لسان العرب ومن سنن كلامها ومعهود خطابها.

ثم إن ادّعاءهم هذا ـ وإن ثبت ـ لم يعد يُعبَأ به اليوم بعد ظهور النحو التوليدي، فقد أفاد تشومسكي من المنطق في بناء النظرية العامّة للبنية اللغوية، وهذا يعني أن الانتفاع بالعلوم ذات الصلة بالنحو واللغة لا يمكن أن يكون عيبًا أو منقصة.

ويمكن أن يُقال أخيرًا إن الوصفية ليست نقيضًا للمعيارية، بل هي نقيض للتأمُّل الفلسفي العقيم، ولا ضير من اجتماعهما معًا في البحث اللغوي، وعلى هذا جرى سيبويه وغيره من المتقدمين، فقد عنوا بالسماع والرواية والاستقراء مثل عنايتهم بضرورة مراعاة المتكلم للقواعد الناظمة لكلام العرب وفق معيار الأفصح والأجود والنادر والرديء.

رابعًا: النحو والمحافظة على هوية اللغة في العصر الحديث:

من الحقائق المقرّرة أن نهضة اللغة تقترن بنهضة الأمة، تقوى بقوتها، ويسري إليها الوهن بضعفها.

ولقد قُدّر للغة العربية في عصر ازدهار الدولة العربية الإسلامية أن تستوعب جُلَّ الحضارات المختلفة: العربية والفارسية واليونانية والهندية، وأن تصوغ منها حضارة واحدة، عالميّة المنزع، إنسانية الرؤية، فتربعت على عرش الدنيا أمدًا، وخلَّفت إرثًا حضاريًا ضخمًا في مختلف العلوم والفنون.

واللغة، كما سلف في مقدمة البحث، ليست أداة تعبير ووسيلة تواصل فحسب، بل هي وعاء يحوي تراث الأمة، ويستوعب فكرها وثقافتها على مرّ السنين.

ومن نافلة القول أن الاهتمام بهذه اللغة، بل الفخر والاعتزاز بها مؤشّرٌ على الاهتمام بالقومية ذاتها، لأنها تظل معبّرة عن الوعي الجماعي للأمة ومرتبطة الارتباط كلّه بهوية أبنائها، ومنبئة عن وحدة صفوفهم وأحلامهم وفكرهم معًا.

بيد أن هذه اللغة التي قُدّر لها ذات يوم أن تكون منيعة عزيزة بين أهلها تستمد قوتها من قوتهم ومنعتهم انتهت إلينا بعد عهود من التبعية وأذى المستعمر على غير ما كانت عليه، حتى تكاد تشعر بالغربة في أوطانها وعند أبنائها، فالعاميّات يزاحمنها على كل لسان حتى وصلن إلى منابر العلم والتعليم، وأبناؤها يشكون من صعوبة تعلُّمها وعُسر قواعدها، وفشا التعليم بلغات أجنبيّة في الجامعات، في الطب والهندسة والعلوم والفيزياء... بعد أن أشاع بعضُ من يدّعي أنهم من أبنائها أنها لغة لم تعد صالحة لتحصيل المعارف وعلوم العصر، فهي تنتمي إلى زمن مضى وانتهى.

وضعفت سلائق المتكلمين بها، وشاعت الألفاظ والأساليب الأعجمية وظهر أثر الترجمة واضحًا في تعبيرها وبُناها التركيبية. ولا شكَّ أن هذا كلّه من مظاهر الوهن الذي أصاب جسد هذه اللغة.

وليس من أغراض البحث ههنا أن نتكلم على سبل نهضتها والعودة بها إلى سابق عهدها، بل سنتوقف قليلًا عند ما يمكن للنحو أن يسعفها به، وهو الذي ربي معها أكثر من ألف عام حارسًا أمينًا ومدافعًا يصدّ عنها الأذى ويشدُّ من أزرها.

وأول ما يقال ههنا أن وظيفة النحو وقصده الأول لم يكن في يوم من الأيام تعليم الفصحى، أو بعبارة أخرى: ابتداع سليقة لغوية عند المتكلم، فمثل هذا يجري تحصيله بوسائل أخرى، بل تكاد تقتصر وظيفته كما سلف على دراسة اللغة وصياغة القواعد الناظمة لأنماط كلامها إفرادًا وتركيبًا، وهو لتحقيق هذه الغاية يقدّم للمتكلم نماذج صحيحة من الكلام يمكن احتذاؤها والعمل على هديها، وهذه الوظيفة عبّر عنها ابن جني ـ كما سلف ـ بانتحاء سمت كلام العرب الفصحاء، فيلحق بهم من جاء بعدهم إمّا أعوزتهم الفطرة السليمة والسليقة الصافية المتوارثة. ولا ريب أن معايير الخطأ والصواب والضعف والقوة والحسن والرديء هي من لواحق النحو وصدى قواعده.

وهنا تبرز أهمية ما يُسمَّى بالنحو التعليمي أو النحو الميسَّر الذي ينأى بنفسه عن خلافات النحويّين وجدلهم وافتراضاتهم وتأويلاتهم البعيدة، ويبتعد عن العلل العقلية والحدود والقضايا التي اصطبغت بالمنطق في عصوره المتأخرة.

ولعلّ في تمثُّل هذا النحو الميسّر ما يعين على إبقاء العربية حية يأنس إليها الطلبة على اختلاف مراحل تعليمهم، يعبرون بها، وينسجون على منوال أساليبها بما يتلاءم مع طبيعة العصر الذي نعيش فيه، ويجعلون منها جسرًا يربطهم بتراث أجدادهم في كل مجالات المعرفة، وهو تراث حريٌّ بأن يظلّ بينهم هاديًا ومرشدًا.

ولعلّ في تمثُّلها أيضًا عدّةٌ للكاتب وعونٌ له عند التأليف في شتّى المعارف، فيصدر عن ألفاظ وأساليب مبرّأة من كلّ ضعف، وكذا فيها عون لأهل الأدب فإن إتقان العربية في شعرهم ونثرهم يزين أدبهم ويزيده ألقًا ويجعله في متناول جميع أبناء العربية، لأنه بإتقانه وفصاحته يسمو على عامياتهم التي لا يكاد يفهمها إلا أبناء القطر الواحد.

ولا شكّ أن باب الترجمة، وهو باب واسع، لا يمكن الاطمئنان إلى من ينهض به إلا إذا كانت لغته هي الفصحى التي يفهمها الجميع، وكان على دراية وتبصّر بأساليبها.

والنحو لم يوصد الأبواب أمام المعرَّب فتقبله قبولًا حسنًا بعد إجرائه على وزن أبنية العرب، بل إنه سنّ قانونًا عامًّا يتّسم بالمرونة وهو أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم (ابن جني، ط2، د.ت، 357/1)

وختامًا يمكن القول إن في إبقاء العربية حيّة بين أبنائها إبقاء على ركن أساسي من أركان وحدة الأمة والتمسُّك بهويتها وبأهم مقوّمات وجودها.

أما العاميّات فهي خارجة عن اهتمام النحو ومقاييسه لانفلاتها من أغلب القيود وسرعة تطورها، وغاية ما يمكن قوله هنا إن ضعف هذه العاميات وقوتها رهن بقوة الفصحى وضعفها، وكلاهما مرتبط بحال الأمة من قوة وضعف، فإذا نهضت الأمة نهض معها كلُّ شيء، وإذا وهنت كثرت فيها الأمراض.

ولعلّ العناية الإلهية أرادت لهذه اللغة أن تبقى حين أُنزل القرآن بلسان عربيّ.

نتائج البحث:

5. الإعراب سمة تعبيرية أصيلة في العربية، والحركات أو العلامات التي تلحق أواخر الكلم هي دوالّ على الوظائف النحوية.

6. إن وظيفة النحو لم تقتصر على دراسة هذه الحركات بل هي أشمل من ذلك، لأنّ حماية اللغة تستدعي صياغة الضوابط والقوانين المستقرأة من كلام العرب كي يكون قادرًا على احتذاء كلامهم.

7. لم يقصر النحويّون حين عمدوا إلى اصطفاء اللغة التي شيّدت عليها القواعد، وأبعدوا عنها ما هو قليل أو شاذ.

8. المعيارية سمة إيجابية في منهج النحويّين لأنها كشفت كثيرًا من أسرار اللغة وضوابطها، وجعلت من اللغة الموحَّدة مثالًا يُحتذى.

9. إن قواعد النحويّين لا تصنع سليقة عند المتكلم، بيد أنّ تمثّلها فيه حماية للعربية وعون لأبنائها على استعمالها سليمة فصيحة.

10. إن النحو هو ركن أساسي في المحافظة على هوية العربية التي تعدّ من أبرز مقوّمات وجود هذه الأمة.

المراجع:

1. الأفغاني، سعيد. (1963). في أصول النحو، الجامعة السوريّة.
2. أنيس، إبراهيم. (1978). من أسرار العربية ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6.
3. أيوب، عبد الرحمن. (1957). دراسات نقدية في النحو العربي، الكويت.
4. الجرجاني، عبد القاهر. (2004). دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، ط5.
5. الجندي، علم الدين. (1983). اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب.
6. ابن جني، أبو الفتح. (د.ت). الخصائص ، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، لبنان، ط2.
7. حسان، تمام. (1992). اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، المغرب.
8. حسان، تمام. (1979). مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، المغرب.
9. الحلواني، محمد خير. (1997). أصول النحو العربي ، جامعة تشرين.
10. الخطيب، محمد عبد الفتاح. (2006). ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر، القاهرة.
11. سيبويه، عمرو بن عثمان. (1977). الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
12. السيوطي، جلال الدين. (2006). الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد سليمان ياقوت، مصر.
13. ضيف، شوقي. (1976). المدارس النحوية ، دار المعارف بمصر.
14. عبد التواب، رمضان. (1999). فصول في فقه اللغة العربية، مكتبة الخانجي، ط6.
15. الفارسي، أبو علي. (1981). التكملة، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض.
16. المبارك، مازن. (2008). خواطر مضيئة، دار البشائر، ط1.
17. المبارك، مازن. (1999). مقالات في العربية، دار البشائر، ط1.
18. المبارك، مازن. (1981). النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر، ط3.
19. المبارك، مازن. (1979). نحو وعي لغوي ، مؤسسة الرسالة.
20. المبارك، مازن. (2007). نظرات وآراء في العربية وعلومها ، دار البشائر، ط1.
21. وافي، علي عبد الواحد (د.ت). فقه اللغة ، دار نهضة مصر، ط6.